

الطبيعة الإنسانية القانون ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق مجموعة غايات، كإنام قةانوني، فةالتنايم التشعريعي لةه مينةي علةى حقةائا أساسية م ةل انقسام المجتمع إلى ذكر وأن ةى، وضرورة حفا النوع الإنساني وضرورة تنايم العلاقة بين الذكر والأن ةى في الجماعة تنايمةً يكفهل الاستقرار ورعاية ما ينتج عن هذه العلاقة من أولاة، وأن الأسرة هي الخلية الأول في المجتمع (1). والقواعد التي تحكم نام الزواج تؤثر فيها الاروا الاجتماعية والمعتقدات والأفكار السائدة في كل مجتمع فيعض المجتمعات تر أن رابطة الزوجية، لا يسمح بانحلالها مطلقاً، وبعةض الأنامة تأ ةذ بوحدة الزوجة، واليعض الآ ر ياً ذ بتعدة الزوجات، ولا عن الم ل المهنية عليها، الحياة الاجتماعية، وبين الم ل العليا التي تعوة الجماعة وتسيطر عليها (2). فالطبيعة الإنسانية ويتمح ذلك فيما يلي: يوجد تمايز في المركز ففي المجتمعات القديمة، تأسس قانون الأسرة على التمييز العميةا بين الرجل والمرأة فيتمتع الرجل بحقوق لا تتمتع بها المرأة، وفي المجتمع الحديث، نجد أن الك ير من الأحكام القانونية تؤثر فيها الطبيعة الإنسانية. أحكام قانون الأسرة، فيها روج واضح عن القواعد العامة المقررة في فةروع أ ةر للقةانون، والطعةن فةي الأحكام، الزوجية، حيث إنها علاقة بين شخصين، يكونان أسرة والأسرة هي قوام المجتمع. 2- اتفا الشراح على ضرورة الاعتداء بمتطلبات الطبيعة الإنسانية عند صنع القانون وتطبيقه. فمن ناحية نجد أن الخصائص النفسية والجسمانية، لها أهمية كبيرة على ارتكاو المخالفات وتكتوين السةلوك، فالعلاقات الجسةمانية والنفسية م ل الجنون والعتة ونقص الأهلية، لها تأثيرات كبيرة على النام القانونية (4) واةتلا الجةنس يةتؤثر علةى قةانون العمل، حيث ينام القانون قواعد لتشريل النساء وإجازاتهن، تختلف عن تلك التي يعامل بها الرجل (5). ضرورة اهتمام القاضي، بالحقائا العلمية المتصلة بالإنسان. فقد حدا أن طلمةتهم في جريمة هتك عرض، كان هو مرتك الحاةا. ولقد نقت محكمة العنقض، تفيد تحليل فصائل الدماء، فقد تقطع نتيجة في نفي نسة الطفهل عنة المنازعة فيه، وإن كان من غير اللازم أن تقطع في ثبوتة، لا ينهض نسيته اليه،